الإستشاريون والمجالس الاستشارية عند العرب قبل الإسلام

المدرس الدكتور
حميد مصطفى ناجي الياسري
جامعة الكوفة ـ كلية الآثار والتراث

الإستشاريون والمجالس الاستشارية عند العرب قبل الإسلام

المدرس الدكتور
حميد مصطفى ناجي الياسري
جامعة الكوفة ـ كلية الآثار والتراث

مقدمة:ـ

يرتبط النظام الإداري والسياسي لأية مملكة أو دولة من ممالك ودول العرب قبل الإسلام[١]، بنظام الحكم وطبيعته، ومن المسلّم به أن أنظمة الحكم عموماً تمتاز بكونها مملكة وراثية جمعت بين السلطتين السياسية والدينية. وعلى الرغم من أن الحاكم يجمع بين هاتين السلطتين، إلاّ أن ذلك لم يمنع من أن يكون نظام الحكم أقل مركزية أو بعبارة أخرى (اللامركزية) على النحو الغالب، ولم يمارس الحاكم أو الملك التعسف أو نظام الحكم الاستبدادي (Aggressive Regime domination) على نحو مستمر بل كان ذلك متذبذباً بحسب الوضع السياسي.

ولدى تنبهنا لأنظمة العالم القديم، ولاسيما بلاد وادي الرافدين، نجد أن أنظمة الحكم الاستشارية واضحة في بلاد سومر، إذ طبقت بعض المدن النظام (الديمقراطي) الذي تركزت السلطة الحقيقية فيه في مجلس المواطنين العام (دائرة الشعب) الذي يتألف من مجلسين يضم الأول المسنين والمتنفذين من كبار الأسر والعشائر، ويضم الثاني الشباب القادرين على حمل السلاح، وللمواطنين حق النقاش فيه، ويظهر من (اسطورة) صعود (اوركاجينا)[٢]، الى عرش (لكش)[٣] نتيجة خلع دائرة الشعب للملك وانتخابهم له. كما يظهر من اسطورة انذار (أكا) (ملك كيش) لكلكامش (ملك اوروك)، بان سلطات الملك كانت محدودة، فلما تسلم (كلكامش) انذار(أكا) عرضه على مدينته

ولم يرفضه، إلا بعد موافقة (مجلس الشباب) القادرين على حمل السلاح على الرغم من معارضة مجلس المسنين[٤].

ويظهر من هذا أن (مجلس الشيوخ) كانت له اليد الطولى في التحكم في تسيير الأمور المهمة في البلاد، وأنهم كانوا يستشيرون (ندوات الرجال)[٥]، وهذا ما أكده وأشار إليه (هنري فرانكفورت) بقوله: ((إن أقدم هذه المؤسسات التي عرفت آثارها للآن كانت تميز بروح المساواة، إذ يظهر ان السلطة السياسية كانت في الأصل بأيدي المواطنين، وكانت السيادة في مدينة الإله تنحصر في مجلس يضم جميع الذكور الأحرار، بإرشاد جماعة من الكبار وكان يضمهم مجلس خاص بهم، ويبدو أن سيادة الدولة سواء كانت مستقلة أم خاضعة.. لم يكن بالإمكان أن توجد بعيداً عن مجلسها ولاسيما المجلس العام الذي يتألف من مواطنيها)) [٦].

إن وصف أنظمة الحكم الإدارية القديمة كونها نماذج للديمقراطية القديمة، لا يعني انها وصلت الى الحد الذي يتيح لمجالسها الإدارية ممارسة كل ما بوسعها، إذ نرى تضاؤل دور المجلسين المذكورين آنفاً بسبب ظهور سلطة الملك كسلطة مستقلة عن المجتمع، فأصبحت سلطة الملك بهذه الخصائص تبدو كبديل لسلطة هذين المجلسين[٧].

نماذج لأنظمة الحكم الجنوبية وأثرها في ظهور مجالس القبائل والمجالس الاستشارية:

تشير مصادر معلوماتنا إلى أن أنظمة الحكم في ممالك العرب التي نشأت الى الجنوب من شبه الجزيرة العربية مثل مملكة معين، وقتبان، وسبأ، وحضرموت، وغيرها، قد مرت بمرحلتين:

الأولى: تمثلت بحكم كهنة المعبد الذين كانوا يسمون أنفسهم باسم

(المكرب)[٨]، وتعني المقرب من الآلهة، وهو الشفيع إليها والوسيط بينها وبين الإنسان، بحسب اعتقاداتهم، أي إنه يحكم باسم الآلهة، أو نيابة عنها والتي تقابل منصب (باتيسي) في اللهجة الأكدية، أو (أشاكو) في اللهجة الآشورية[٩].

ويبدو أن تلك الممالك قد تدرجت في أنظمة حكمها،من نظام الحكم الديني الذي يقوم على حكم الكهنة الى نظام حكم يستند الى حكم الملوك[١٠]، فعلى سبيل المثال كان حكام معين ملوكاً كهنة، شأنهم في ذلك شأن ملوك سبأ في عهد المكارب[١١]، وكان نظام الحكم الملكي بطبيعة الحال وراثياً، وإن حكم الملوك هذا لم يكن مطلقاً، كما يفهم من بعض النقوش التي تقتصر على عدد من أقرباء الملك وخاصته الذين كان يستعين بهم الملك في إدارة شؤون المملكة[١٢].

وبهذا يمكن أن تكون هذه الممالك مرحلة متطورة من النظام المشيخي أو القبلي الذي يترأسه شيخ القبيلة، الى نظام الدولة أو المملكة الذي يترأسه الملك أو الرئيس، فهو الملك والكاهن الأعلى (المكرب)، وهو الملك أيضاً غير أن صلاحيات الملك الدينية خاصة، بدأت منذ عام (١١٥) ق.م بالتراجع وأخذت تتركز في أيدي رجال الدين، فتحول الملك الى أداة طيعة بيد الطبقة الغنية التي كانت تختاره بين صفوفها ليحافظ على مصالحها تجاه أي ظروف سياسية معاكسة، وبهذا المعنى قضي على النظام الوراثي للحكم، تلك الركيزة التي انتزعت من صلاحيات الملك ونظامه[١٣]. مما جعل ملوك اليمن يستشيرون رؤساء القبائل والكهنة في المشكلات التي تتعرض لها الدولة في السلم والحرب مشكلين مجلساً (استشارياً) سمي (المزود) أو (مسود)كان الملك يعين أعضاءه، إلا أنه كان في الواقع مجلساً يمثل مصالح الملك وأثرياء التجار والكهنة، أي الطبقة التي لها نفوذ عالٍ في المجتمع[١٤].

ويشار إلى أنه في بداية عهد الملوك كان الحاكم يلقب بلقب (مزواد)، ولعل هذا اللقب يتضمن معنى الكهانة فضلاً عن ممارسة الجانب السياسي، فمزواد معين هو (حاكم معين وكاهنها). وقد نعت مجلسها بـ(منعن) أي (مسود معين) أي المسود المنيع، العالي الشأن الرفيع المكانة، ولحكومة سبأ (مسود) عرف بـ(مسود سبأ)، ولقتبان (مسود) عرف بـ(مسود قتبن) وهكذا[١٥]. كما تميزوا بألقاب أخرى مثل: المنقذ، والمخلص، والصديق، والصالح، والعادل والفخور، والسامي[١٦]. وغيرها من الألقاب السياسية الأخرى مثل (الاقيال) الذين كان منهم الأمراء والموظفون الكبار الذين يمثلون الملك ويتولون الشؤون الاقتصادية والإدارية، وقد جاء في الكتابات والنقوش القتبانية والسبئية والمعينة، إن أشهرهم كان (تبع كرب) الذي كان كاهناً وقيناً[١٧].

وقد استطاع هؤلاء (المكارب) أن يوسعوا نفوذهم ويمدوا حدود دولتهم حتى سيطرت في حدود القرن الرابع (ق.م) على الشريط الساحلي لباب المندب حتى عدن، وكان أقدم حكام قتبان من الذين كانوا يحملون لقب (مكرب) هو (سمه علي وتر) حوالي القرن السادس (ق.م)[١٨].

كما تأثر السبأيون بأنظمة حكم كل من القتبانيين والمعينيين الذين سبقوهم في إقامة مثل هذا النظام، وكانوا على اتصال بهم في الحرب والسلم، وأول من لقب بلقب (مكرب) بحسب رأي (فلبي) هو (سمه علي) ضمن حكام مملكة سبأ حوالي (٨٢٠ ق.م)[١٩].

وفي الوقت ذاته تشير بعض الألقاب التي كانت تطلق على الملوك مثل (مسود) أو (مزود) كتعبير عن ممارسته السلطة الدينية والدنيوية، على أساس أن سلطة ملوك معين مستمدة من الآلهة، وكانت واجباتهم خدمة المعبد وإدارة أملاكه ومصالحه المتنوعة، إلا أنه نتيجة لكثرة الأعباء السياسية التي تقع على عاتق هؤلاء الحكام، تركوا إدارة المعبد للكهنة ليتفرغوا للممارسة السياسية

وشؤون الحكم، فعدوا ملوكاً[٢٠].

والواقع فإن التحول من نظام حكم المكارب (الحكم الديني) الى نظام حكم الملوك، لم ينتزع الصفة الدينية بصورة تامة جراء ذلك التحول، ذلك أن قيام (الملكية) يعود الى الصيغ الرسمية للألفاظ مثل (الله) (حاكم) (شعب)[٢١]. كما ان إقامة كبير آلهة السبأيين والقتبانين والحضرميين والأمراء أصبح رمزاً تعبر عنه كل دولة من دول الجنوب العربي[٢٢]. وبالنظر لطبيعة النظام الملكي الاقطاعي الذي ركز على ملكية الأراضي الزراعية بأيدي الملك والأشراف ورؤساء القبائل في ممالك العرب سواء الجنوبية منها أو الشمالية، فإن الملك لم يستطع الانفراد بممارسة السلطة وإدارة شؤون الحكم، بل شاركه في ذلك ممثلون من مختلف فئات الشعب بتشكيل المجالس الاستشارية[٢٣].

كما كان يشارك الملك بعض من مقربيه وإخوانه وأبنائه، ويفهم من الكتابات والنصوص المعينية ان حكم معين لم يكن ملكياً تعسفياً، والسلطة الفعلية فيه مركزة في أيدي الملوك والحكمة كان فيها أيضاً معتدلا استشاريا يستشير الملوك منه أقرباءهم ورجال الدين وسادات القبائل، ثم يبرمون أمرهم، ويصدرون أحكامهم على شكل أوامر ومراسيم تفتح بأسماء (آلهة معين)، ثم يذكر اسم الملك وتعلن ليطلع عليها الناس[٢٤].

ويفهم أيضاً من ذلك، إن نظام الحكم في معين يعتمد نظام الحكم. اللامركزي، إذ كان لكل مدينة حكومتها الخاصة بها، لهذا فبإمكاننا أن نقول إن حكومة معين هي حكومات مدن، كل مدينة فيها حكومة صغيرة، ولها آلهة خاصة تسمى باسمها وهيئة دينية، ومجتمع يقال له مكة، له: (عم) بمعنى (أمة) و(قوم) و(جماعة) ولكل مدينة مجلس **استشاري** يدير شؤونها في السلم وفي الحرب، وهو الذي يفصل فيما يقع بين الناس من خصومات[٢٥]. وكان رؤساء القبائل يبنون دوراً يتخذونها مجالس يجتمعون فيها لتمضية الوقت

والبت في الأمور الهامة، كما يسجلون الترميمات والتحسينات على المرافق الحيوية كالمعابد مثلاً، وتعرف هذه الدور بـ(مزود)، فقد يكون لكل مدينة كما بيّنا (مزود)، وقد يكون لها (مزاود) عدة، وذلك بأن يكون لشعابها وأقسامها مزاود خاصة للنظر فيما يحدث في ذلك الشعب من خلاف. ويمكن تشبيه المزود بـ(دار الندوة) عند أهل مكة، ومن جهة أخرى، فقد كانت (مملكة) معين تتألف من مقاطعات عدة وعلى رأس كل مقاطعة ممثل لدى الملك يعرف عندهم بـ(كبر) أي (الكبير)، يبدو أنه لا يتدخل إلا في السياسة التي تخص المسائل العليا المتصلة بحقوق الملك وشعب معين[٢٦].

ويبدو أيضاً أن لهولاء الممثلين (اكبر) لهم صلاحيات قضائية ولهم امتيازات خاصة كما يصفهم (موسكاتي) الذي يقول: إنه كان ينفذ القانون من كل قبيلة موظفون يتوارثون وظيفتهم ويتخذون من لقب (كبير) ومن بداية التاريخ الميلادي ادى الى توسع مملكة سبأ الى ازدياد نفوذ هولاء (الكبراء)، حتى أصبحوا طبقة من القبائل لها امتيازاتها وممتلكاتها الواسعة من الأراضي[٢٧].

وبناءً على ذلك فإن مجلس القبيلة (مزواد) أو (المجالس الاستشارية) من الناحية النظرية هو الهيئة التي يمكن لها مشاركة رئيس القبيلة التي تسيير شؤون القبيلة، إلا أنه من الناحية العملية، تعمل هذه المجالس أكثر من ذلك، إذ تتم فيها مناقشة جميع أمور القبيلة التي يجدها مجلس القبيلة الأهمية مهمة، والاكثر من ذلك أنه لا يمكن لرئيس القبيلة مخالفة ما تم الاتفاق عليه أو اقراره، ومن الناحية العملية ينظر مجلس القبيلة الى الملك أو (زعيم القبيلة) كفرد من أفراد القبيلة الذين يأتمرون بأوامره، وان الصفة التي تميزه من الأفراد هو أنه ملتزم بتنفيذ وتطبيق قراراته[٢٨].

وبهذا يمثل مجلس القبيلة في نظام الدولة قبل الإسلام السلطة العليا التي

ليس فوقها سلطة، ويعود السبب في ذلك الى نظرة العرب أو العقلية العربية قبل الإسلام التي رأت في قيام مجلس القبيلة بمنع رئيس القبيلة من أي استئثار بالسلطة، ذلك لأن العرب يرون في ذلك الاستئثار انتهاكاً لحرياتهم وكرامتهم[٢٩] .

ومما هو جدير بالملاحظة أيضاً أن أعضاء مجلس القبيلة لا يأتون كيفما اتفق وإنما هم أولئك الأشخاص البارزون في القبيلة ممن اشتهر كل عضو فيه بمركزه الاجتماعي وتضحيته وأمانته وطول تجربته ومخالطته، ومعرفته بدقائق الأمور،فهم الذين يتحدثون باسم القبيلة، ومن هنا كانت مسؤولياته تشريعية، وإن القانون الذي كان يسير المجلس بهديه هو دستور تقاليد القبيلة الذي يجب أن يعتمد على صفوفه المجلس قراراته وموافقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن المجلس حينما يشرع قانون يصبح بمرور الزمن جزءاً من تقاليد القبيلة والقرارات التي يتخذها المجلس تجدر ملاحظتها وعدم نقضها طالما تتوافر فيها شروط المحافظة على القبيلة وأمنها وسعادتها، وفيما عدى ذلك فإن على المجلس اتخاذ القرارات التي بشأنها تحافظ على وحدة القبيلة وتماسكها.

والذي يمكن استنتاجه أيضاً من مجلس القبيلة في نظام دولة القبيلة السياسي هو إن أسلوب معالجة الحكم فيها لم تكن بدائية كما يتصور بعضهم، ذلك أن الأسلوب لازال متبعاً حتى في عصورنا الحديثة وفي أحدث النظم السياسية المعاصرة. ثم إن العضوية في مجتمع سياسي صغير،كالمجتمع القبلي، لم تكن عضوية تفرضها المصالح، بل على العكس من ذلك، فإن عضوية المجلس كانت محصورة بكبراء اكفائهم ممن اشتهروا برجاحة العقل وبعد النظر، هو ما يرتجى تحقيقه في أحداث النظم السياسية، والأكثر من ذلك فإن اللجوء الى مشورة العقل المتعددة، قد أبعدت نظام (دولة) القبيلة العربي عن التعسف والتمركز في السلطة والرأي، وهو ما جعل هذا النظام ان يكون بعيدا عن

التسلط والاستبداد[٣٠]، وهذا ما ذهب اليه وأكد عليه ابن خلدون (ت٨١٠هـ) بقوله: ((إن الاستبداد مفسد للسلطان مفسد للرعية في الوقت نفسه))[٣١]، وكذلك كانت آراء مجلس القبيلة غالباً ما تتخذ بإجماع الآراء تحاشياً لفتح ثغرة للخلاف بين كبراء القوم، وبالأخص في المسائل الخطيرة كاعلان الحرب، أما في المسائل الاعتيادية، فإن القبيلة تكتفي بآراء الأغلبية من الأعضاء[٣٢].

ويتبين من دراسة النقوش والكتابات التي لها صلة بمملكة معين ان الملك لم يكن مطلق الصلاحيات، إذ كان يضم الى جانبه مجلس يضم ممثلين من الموظفين الذين كان لهم نفوذهم الخاص وانه كانت توجد طبقات من الموظفين الذين كان لهم الحق في الفصل في شؤون المياه وتوزيعها على المناطق المختلفة، فقد جاء على أحد أحجار الحدود والتي يرجح انها عند حوض من حياض الري، وما يؤيد هذا الراي وان ان حال بلاد العرب من حيث المناخ تتطلب قيام سلطة تهيمن على تصريف المياه، مراعية الادخار والصالح العام[٣٣]، وان دل هذا الامر على شيء فأنه يدل على اهمية هذه المجالس في تقرير امور في غاية الاهمية وان الشعب على درجة من الوعي السياسي في عدم حصر السلطات المهمة بيد الملك أو فئة خاصة. والدليل على ذلك هو ان اصحاب الاملاك من رؤساء العشائر مملكة معين كانوا من كبار الموظفين وكان الملك هو الذي يعينهم، وبالاخص الذين كانوا يقومون بجباية الضرائب وادارة الاقليم مع موافقة مجلس اصحاب الاملاك (مسود)[٣٤].

والحقيقة التي يجب ان نسلم بها مقدما هي ان ملك البلاد عرفت نظام (مجالس الشعب) تمثيلا نيابيا، فقد كان يوجد مجلس قبلي الى جانب الملك كما كان للقبائل المختلفة في الهيئات التشريعية المتعددة تمثيلا نيابيا وفي ادارة البلاد وربما كان المجتمع القلبي يعقد جاساته مرتين في العام، وفي عاصمة الدولة، ومن جهة الترتيب كان ذلك التمثيل عن فئتين الاولى، ويعني هنا ترتيب

القبائل حسب موضع القبلية التي بيدها الزعامة من العاصمة القتبانية (تمنع)، كما كان يوجد ممثلون لاصحاب الاراضي الخصبة والقبائل المنظمة اليها وسكان المزارع والمراعي، وكانت تمثلها طبقة من السادة صاحبة الامتياز (م س و د) وعدد كبير من اصحاب الاملاك (ط ب ن)[٣٥].

وقد رود في نص يعود الى الملك (شهر يجل يهرجب) ملك قتبان، ان رؤساء القبائل واعيان المملكة، عقدوا اجتماعات عديدة تداولوا فيها الراي في استثمار الارض وقسمتها على القبائل والعشائر والفلاحين، وكانت لهذه الاسماء فائدة عظيمة من دراسة القبائل والاسر التي عاشت قبل الإسلام، ويظهر من الكلمتين (مشق) و(بتل)، ان ان لهما دلالة على معنى (المجالس الأستشارية)، أو حاشية الملك، فقد كانت تمثل رأي طبقات الناس، مثل سادات القبائل وامثالهم من اصحاب الجاه، والسلطان،فقد وردت الكلمتين اعلاه (مشق وبتل) بمعنى تقديم رأي الى الملك للموافقة عليه وذلك من شهر (ذ برم) ومن السنة الثانية من سني (أشيبن) من عشيرة (حضرة) (حضران) من قبيلة شهر اي (حوالي النصف الأول من القرن الرابع ق.م)[٣٦].

وللملك (اب يدع ذبيان بن شهر)، وثيقة أو نص على قدر كبير من الاهمية، لانها تمثل قانون من القوانين الجزائية المستعملة في مملكة قتبان، بل في الواقع لانها من الوثائق القانونية العالمية التي ترينا اصول التشريع الحديث وفلسفة التقنين،وعلى الرغم من انها تبين، ان الملك هو المرجع الاعلى للدولة وهو وحده الذي يملك اصدار القوانين ونشرها والامر بتنفيذها، الأ انها في الوقت نفسه ان مجالس الشعب، وهي المجالس المسماة (المزود) تتكون من ممثلي المدن، ومن رؤساء القبائل والشعاب وهي تقترح القوانين وتضع مسودات اللوائح، فأذا ما وافقت عليها المجالس، عرضها على الملك لامضائها ونشرها بصورة (إرادة) أو (أمر ملكي) أو ما يعبر عنه اليوم (المرسوم

الملكي)، ليطلع الناس على احكام الامر الملكي ويعملوا به، تمثل الوثيقة المذكورة في اعلاه، هي وثيقة اصدرها الملك المذكور في شهر (ذي ملسعت) من سنة (غوث آل) (غوث ايل) وقد شهد على صحتها للتعبير عن شرعيتها جماعة من الاعيان والرؤساء من اعضاء (المزود) ومن اشراف المملكة ورؤساء القبائل(٣٧). ممن ذكرت اسمائهم تلك الوثيقة، وقد جرت العادة في مملكة قتبان ان يذكر عند اصدار القوانين والاوامر اعضاء (المزود) والرؤساء وكبار الموظفين كما تفعل الدول الحديثة في هذا اليوم من ذكر لاسم رئيس الدولة الذي يصدر القانون بأسمه واسم رئيس الوزراء واصحاب الاختصاص، وذلك لإظهار موافقة المذكورين على القوانين، دلاله على اكتسابها الصفة القانونية(٣٨).

حيث كانت تنتهي المشاورات عادة بالموافقة على المواضيع المعروضة في الاجتماع الاول، وكانت تلك القرارات تستتبع اصدار قوانين خاصة بتنظيم استثمار الارض والعقار ودفع الضرائب، وهذه القوانين الزراعية تشكل الاساس الذي تبنى عليه نظم الدولة فيما بعد،اما الاجتماع الاخر أو الثاني للقبائل فقد كان الغرض منه الموافقة على تلك القوانين(٣٩)، وان الملك هو الذي كان يدعوا الى هذين ألاجتماعين، وان جميع القرارات التي تصدر هي في الواقع اجابة لرغبة ملكية ومتفقة وتوجهاته الخاصة مما يعني اننا نجد انفسنا أمام نظام اخر هو فوق النظام الديمقراطي، يصدر القوانين وهو المقترن بإرادة السكان أو الملك (٤٠).

هذه الاوضاع التي كان يصدر فيها القانون، اما اجتماع ممثلي القبائل فكان يقرره مرسوم ملكي كذلك من الصواب ان نطلق على هذا المجلس لفظ (المجلس الاستشاري) للدولة، يتكون من الملك ويذكر في الصدر ويشترك في المشاورات، من اصحاب الاملاك (م س و د) من طائفتين آخريين لا يمكن

تحديدهما بالضبط،وقد تمثلان اصحاب الملاك أو الموظفين. وهذا (المجلس الاستشاري)، له حق في اصدار القوانين بأسم الملك، سواء القانون الذي يصدر ويكون الملك مشتركا في إصداره، أو تلك القوانين التي يصدرها المجتمع القبلي، وهذا النوع من (المراسيم) التي يفرضها حكام البلاد أو ملوكها عن طريق المجلس الاستشاري، له حق إصدار القوانين بأسم الملك أو تلك القوانين التي يصدرها المجلس الاستشاري للدولة الذي كان له الحق الهيمنه على الحكومة بخلاف المجلس الذي يعقده ممثلوا القبائل(٤١).

ويلاحظ ان المجالس الاستشارية كانت مكونه من سائر القبائل كما هو موضح سلفاً، ولم يحرم منها الا الرقيق الذين كانوا يعملون في الارض (اروم)، على اعتبار يكون هؤلاء العبيد طبقة وظيعة اجتماعيا واقتصاديا، ولم تكن لها حقوق سياسية(٤٢).

كما يجب أن لا يتبادر إلى أذهاننا، بحسب قول (رودو كناكيس) ان مجالس القبائل هي المصدر الوحيد للدستور القبائلي الى من بالارض، كما يجب ان لا يتبادر الى الاذهان ان هذه الوثيقة اعتداء على دستور (ديمقراطي) كان يوجد قديما، وان هذا الدستور ما كان ليفقد قوته تدريجيا، اما نفوذ طبقة متمتعة بأمتيازات خاصة، لها حقوقها السياسية الخاصة، والظاهر ان مجالس القبائل كانت تجتمع عندما تظهر في الجو أسباب هامة تتصل بسياسة البلاد الخارجية(٤٣).

وقد جرت العادة انه بمجرد انتهاء جلسات مجلس القبائل، كان إعداد القوانين أو تنفيذها يوكل إلى هيئة أخرى أعضاؤها اقل عددا من الهيئة السابقة، وذلك ضمانا لسرعة التنفيذ، وهكذا نجد العرش ومجلس الدولة (الرأي) و(مجلس القبائل) (المسود) يكونون جميعهم الحكومة، وقد عرفت الدولة السبأية في العصر الملكي (التمثيل النيابي)، الا ان ما بين ايدينا من وثائق

لا يكفي للحديث عنه بخلاف الحال عند القتبانين والدستور القتباني[٤٤].

وعلى اية حال فان هذه الوثائق والنصوص تعد عبارة عن مرسوم صادر من المجلس الاستشاري للدولة (مجلس الدولة)، ومن هذا المرسوم نتبين أيضا ان القوانين والاجراءات الادارية في مجلس القبائل ومجلس الدولة الاستشاري تصدر بأسم الملك وهي عامل من عوامل تقوية الروابط بين الملك والشعب، كما ويلاحظ ان من حقه أيضاً إلى جانب اصدار القوانين، استغلال الاراضي الزراعية ومراعاتها، كما وله الحق أيضاً في تنظيم استخدامها ويعلنها المجلس بأسم الملك، ومن ثم يحل المجلس الاستشاري محل مجلس القبائل (المسود)، ومن حقه أيضاً اصدار العفو عن المحكوم عليهم سواء كان العفو كليا أو جزئيا[٤٥].

وليس بخلاف ان هذه الطبيعة في نظام الحكم تختلف عما الفه جيران العرب، كالفرس الذين كانت السلطة لديهم متمركزة في شخص الشاه هنشاه[٤٦].

ويختلف عن طبيعة الحكم لدى اليونانيين التي جاء بها الفيلسوف الكبير (افلاطون) مؤكدا ان الملك والفيلسوف الذي لا يحدده قانون[٤٧]. كذلك الحال مع الرومان الذين اوصلوا بالرئيس ان يكون حاكما مطلقا[٤٨].

ان لسلطة عند العرب كان يمارسها رئيس القبيلة ويشترك فيها كما مربنا مجلس القبيلة أو الاقليم، وكانت السلطة تنفذ قراراتها عن طريق مايستقر في اذهان الاغلبية وان اختلفوا فأن الرئيس يعمل على التقريب بين وجهات النظر املا في الوصول الى القرارات الناجحة[٤٩]. وتشير بعض النقوش الكتابية التي تعود للملك (يدع اب ذبيان بن شهر) حدود القرن الرابع (ق.م)، ان هذا الملك شرع قانونا للعقوبات يتعلق بالقتل العمد وقد عرض هذا القانون على مجلس (المزود) الذي يتكون أعضاءه من قبائل (ردمان)

و(الممالك) و(مضحى) و(حر) و(بكلم) وقبائل أخرى[٥٠].

ويبدو أن مؤشرات أنظمة الحكم الاستشارية تركت أثارها حتى عندما انهار النظام السياسي لمعين نفسه عقب الاحتلال الحبشي لها عام (٥٢٥م)[٥١]. لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة بين كل من الأحباش من جهة، والروم والبيزنطيين من جهة أخرى، وبالأخص بعد فشل حمل الرومان عام (٢٤ق.م)[٥٢].

وعلى أية حال فانه بعد استقرار الوضع السياسي والعسكري للاحباش في اليمن، وبعد مضي سبعة اشهر من الأحداث، عاد ملك اكسوم الحبشي (اكالب ال آصبحه) الى بلاده الحبشة مخلفا وراءه نظاما اداريا في اليمن لضمان تبعيتها له اثناء غيابه، ويقوم ذلك النظام على اساس نوع من الحكم الذاتي يقف على رأسه (سميغع اشوع) الذي عد نفسه ((ملك سبأ وذو ريدان وحضرموت ويمنات وأعرابهم في النجاد والتهائم)). اما قادة الوحدات العسكرية الحبشية الاخرى في اليمن فقد شكلت الى جانب الملك (سميغ اشوع) مجلسا استشاريا كان من بين اهم مهامه الرئيسية حماية الملك من اعدائه[٥٣].

وقد ذكر الطبري ان (سميغع اشوع) اختاره النجاشي من نصارى حمير ليكون ملكا على ان يدفع للأحباش جزيه سنوية[٥٤]، وبهذا يكون تابعا وموالیا لملك اكسوم في الحبشة[٥٥]، لذا من الطبيعي ان تتركز السلطة والثروة في اليمن بيد قادة الجند الممثلين للمجالس الاستشارية حيث كانوا يرأسون مثل تلك المجالس وكان (ارياط) احد هولاء الذين مثلوا اكبر قوة عسكرية في البلاد وبأيديهم السلطة الحقيقة ورئيسا للمجلس الاستشاري [٥٦]، وهكذا الحال بالنسبة للملك (سميغ اشوع) الذي كان يمثل طبقة من الأعيان والقادة من حمير الذي كونوا شبكة من القرى الحبشية العسكرية والمستوطنات التي

تعمل بإمرتهم[٥٧]، كما كان على ملك حمير ان يعمل حسابا لقرارات هذا المجلس الاستشاري، وقد يكون رئيس المجلس الاستشاري للقادة ممثلاً خاصاً لملك اكسوم[٥٨].

وهكذا تم سحب صفة ذلك المجلس من كونه مجلسا استشاريا سياسيا مدنيا مستقلا، إلى مجلس يتصف بصفة عسكرية هدفها الأساس إدارة البلاد (اليمن) الممثلة إدارة وفق النظم العسكرية التي تعقب سيطرة دولة على دولة أخرى، بدليل الصفة العسكرية والطابع العسكرية الذي اعتمد في ذلك والمسؤلون عليه وهم من القادة أو الجند، مستفيدين من خبرة تلك المجالس التي كانت قد أنشأت بالدرجة الأساس لتنظيم جباية الضرائب وتوزيع الأراضي وغيرها من المهام التي تم ذكرها سالفا.

نماذج من أنظمة الحكم الاستشارية في ممالك العرب شمال ووسط شبه الجزيرة العربية

إن مجمل الأنظمة السياسية في شمال ووسط شبه الجزيرة العربية لا تختلف كثيرا عما هو عليه في ممالك اليمن الجنوبية، وذلك بحكم الارتباط الثقافي والحضاري للبيئة العربية القديمة التي تشترك في كثير من العناصر الحضارية. وتشير الموارد التاريخية والأثرية ان ملوك الأنباط وتدمر وغيرها قد نجحوا في اقامة نظم حكم ذي مسحة (ديمقراطية)، فقد عرفت مملكة الأنباط[٥٩] حكم القانون وظهر فيها مؤسسات تطبق أحكامه كالحاكم مثلا كما أشار (سترابو) إلى وجود محاكم في بطرا (عاصمة الأنباط) للفصل في قضايا الغرباء، مما يدل على وجود القاضي، وما يتصل به من تنظيمات، فقد ورد في بعض النقوش النبطية عبارات شرعيه تتصل بالعقود والأخرى تتضمن على غرامات، ونصوص تتعلق بالشهادة في مجلس القضاء[٦٠]، ونريد من هذا التمهيد لمسألة مهمة، وهي ان الدولة أو المملكة التي فيها قانون يتعلق بالجوانب القضائية

والمالية والإدارية، لابد ان ذلك يتم وسط أجواء سياسية وإدارية في ظل أنظمة حكم متطورة إذا، ما قسنا على ذلك العهد، حيث تشير النقوش الكتابية ان مملكة الأنباط كانت تدير شؤونها بشكل جيد بحيث كان ذلك مثار إعجاب بعضاً من الكتاب الرومان، فقد ذكر (سترابو) (الذي كان مرافقا لحملة (اليوس جاليوس) حوالي عام (٢٤ ق.م) ما ملخصه، ان دولة الانباط تتمتع بحكم جيد وانها كانت مثار اعجاب صديقه (انثيودورس)، وهو فيلسوف عاش مدة من الزمن في (بطرا) وكان مبعث اعجابه هو اختفاء الفوارق الطبقية والاجتماعية في بعض الجوانب التي تتصل بالقضاء بالنسبة للعبيد أو الملوك[٦١].

ويظهر من ذلك وبحسب مايشير اليه (سترابو) ان الملك النبطي ((لم يكن يتبع النظام الفردي في الحكم، وانه كان يقدم تقريرا عن أعماله أمام مجلس شعبي))، بل ان هذا المجلس كان يناقش الأسلوب الذي يتبعه الملك في حياته الخاصة في بعض الاحيان[٦٢]، وما يكون هذا المجلس الا نمطا من المجالس الاستشارية الاخرى، وذلك بدليل ان سلطات الملك لم تكن جميعها محصورة بيد الملك، وإنما كانت موزعة على مجموعة من الموظفين التنفيذيين أو الذين يقومون مقام رؤساء الأقاليم ويطلق عليهم أحياناً لقب (اخ الملك)[٦٣]، وهو ليس بأخ له، كما يطلق على زوجة الملك (اخت الملك)، حيث تظهر صورتها مع صورة الملك في النقود لتأكيد مشاركتها معه مسؤولية الحكم[٦٤].

ومن ثم يمكن القول ان الحكم الملكي كان حكما جماعيا لا مركزيا وفي يد مجموعة من رؤساء القبائل الذين يدينون بالولاء لرئيس عام لهم توافق على شخصيته كل القبائل والعشائر وهو الملك الذي كان مضطرا الى اللجوء الى قدر كبير من الحكمة في معاملة هؤلاء الرؤساء المحليين [٦٥]، لذلك حرص

ملوك الانباط على التعبير عن مشاعرهم تجاه شعبهم من خلال الاوصاف التي وصفوا بها انفسهم مثل(ملك رحمه عمه) اي الملك الرحيم بشعبه والملك المحب لشعبه [٦٦].

وتشير الوثائق، ان مملكة تدمر[٦٧] أكثر تنظيما ودقة من التنظيمات السياسية لمجالس العرب الأخرى، ذلك انه كان يرأس النظام السياسي ملوك ينتمون الى اسر قوية وثرية مثل اسرة (أل اذينة)، يساعدهم في الحكم مستشارون وحاشية والبلاد موظفون كبار من قادة الجيش من البالغين،كما كان للمدينة رئيس يتولى اداراتها هو بمثابة المحافظ، وموظف يدعى (متقن المدينة) وغيرهم من الموظفين الاداريين [٦٨]، لذا فأن الوضع السياسي في تدمر لم يكن مختلفا كثيرا عما في مملكة الانباط [٦٩]، سوى تأثر التدمرين بأنظمة الحكم اليونانية التي عمل بها الرومان الذين منحوا التدمريين وضعا خاصا وحكما ذاتيا مع ضمان ولائهم لهم (للرومان). وعلى اية حال، تبدو مؤسسات الحكم التدمرية انها على مدى كبير من الشبه بالمجالس اليونانية (الإغريقية) مثل (مجلس الشعب) (demos)، و(مجلس الشيوخ) (boule). وبالنظر لوقوع تدمر على ملتقى الطرق التجارية، فقد لعبت التجارة دورا اساسيا الحياة الاقتصادية لها، ذلك انعكس حتماً على النظام القبلي الذي مزج بين الاصول القبلية في الحكم ونظم الحكم لدى الاغريق التي اشرنا اليها من وجود مجالس (الشيوخ) و(الشعب)، كما اثرت عوامل النفوذ الاقتصادي والتجاري على المركز الاجتماعي والسياسي لزعماء العشائر في تدمر، فكان لكل عشيرة زعماؤها ومجلسها الخاص بها يدير شؤونها[٧٠].

ولعل هذه المجالس كانت جزء من المجالس القبلية التي أدت دورا في الجانب الاستشاري الذي كانت من أولوياته الشؤون الاقتصادية والتجارية للأسواق التدمرية والنشاطات المتفرعة منه التي وضع لها جملة من القوانين

التجارية[٧١]، فقد كان التجار هم سادة المدينة الحقيقيون، ومنهم الأمراء والحكام وأعضاء مجالس الشيوخ والمتولون للوظائف والقيادات العامة، وكان التكريم في المدينة من نصيب الرجال الذين يقدمون أفضل خدمات للقوافل التجارية، حيث نصبت التماثيل لتخليد أولئك الرجال في الشوارع والساحات العامة، ومن أبرزهم رجل تدمري يدعى (عجيل) الذي أنقذ عدة قوافل من أخطار جسيمة، فنصبت له التماثيل بأسم مجلس الشيوخ والشعب[٧٢].

أما في مدينة الحضر[٧٣]، فقد كانت سلطة الحكم فيها واسعة إلا إنها لم تكن مطلقة، لان السلطة فيها ضمن مراحل تكوينها الاولى كانت موزعة بين الزعيم أو السيد وبين رجال الدين، إلا انها في المراحل اللاحقة أصبحت مشتركة بين الملك وأصحاب النفوذ في المدينة والقادة وأرباب القوافل التجارية وسواهم، وكانت القرارات المهمة تتخذ في مجلس للتشاور يتم عقده في مدرج داخل المعبد الكبير[٧٤].

ويلاحظ انه لم يكن التنسيب لمنصب أو لعمل مهم مقبولاً إلا بأغلبية اراء اعضاء المجلس، يشترك في ذلك كافة سكان المدينة شيباً وشباباً سواء المقيمين دائمياً أم المارين، فضلا عنه الاعراب المتجولون حولها [٧٥].

والملاحظ هنا ان أعضاء المجلس المتشاورون انهم يعقدون اجتماعاتهم في المعبد ولعل هذا يدل عن أهمية رجال الدين في تلك المرحلة من جهة والى أهمية المعبد (كمؤسسة) لها وزنها في إدارة شؤون البلاد وحركة التجارة والاقتصاد.

واذ تشير النقوش والتماثيل الموجودة في المعابد الى أهمية ومكانة أصحاب الحروف ذات الصلة المباشرة بالدولة مثل حرفة الهندسة، والبناء، والنحت، والتجارة، والطب والصيدلة وغيرها، وهي تتفاوت من حيث أهميتها[٧٦]،

وهكذا الحال بالنسبة الى مملكة الغساسنة[٧٧]، حيث تشير المصادر ان ملوكها لم يكن يمارسون الحكم بصورة مطلقة،انما كان الملك يستشير كبان القوم وأعيانه في الأمور ذات الأهمية الكبرى قبل اتخاذ اي قرار، ذلك لان هؤلاء الأعيان وكبار القوم يقع عليهم العبئ الأكبر في تنفيذ القرارات التي يتم الاتفاق عليها سواء في السلم أو الحرب[٧٨].

ملخص البحث:

يبحث هذا الموضوع جانبا مهما من جوانب النظام السياسي والإداري وهي المجالس الاستشارية أو مجالس القبيلة التي عرفت في حضارة وتاريخ العرب قبل الإسلام بالصيغة العامة التي تسمى (المسود) أو (المزود).

إن وقوع الاختيار على هذا العنوان جاء للوقوف على جانب مهم من جوانب النظام الإداري والسياسي للممالك الدول العربية قبل الإسلام، ونعتقد إن هذا الموضوع ذا أهمية لذلك جاءت دراسته على حدة وبمعزل عن النظم الحضارية والسياسية الأخرى للعرب قبل الإسلام ويمثل الصيغة الأساسية التي بنيت عليها ملامح الحياة السياسية، ولأجل الوقوف على صيغة أنظمة الحكم العربية قبل الإسلام والخروج من الدائرة الروتينية المعروفة عنها كونها أنظمة حكم وراثية ملكية. وبغية دراستها بشكل يعطينا ولو بإيجاز أهم المظاهر المميزة لطبيعة تلك الأنظمة أو بعدها من أنظمة الحكم المعاصرة لها من حيث التأثر أو التأثير أو الاستقلالية إن لم يكن هناك تأثر أو تأثير.

لقد جاءت معالجتنا لهذا الموضوع بشكل يعتمد الإيجاز وتركيز الفكرة والوقوف على الأفكار والموضوعات الأساسية والوظائف المتصلة بفكرة البحث آخذين بنظر الاهتمام ندرة المصادر والمراجع في هذا الموضوع بالتحديد، والتركيز على بعض المصادر الأساسية التي غذت البحث بشكل

لا يستهان به، بل وانفردت في أكثر من غيرها من المراجع والمصادر الأخرى.

الخاتمة:ـ

إن أهم ما يمكننا استنتاجه من هذه الدراسة يمكن إجماله على النحو الأتي:

أولاً: ان موضوع دراسة أنظمة الحكم عند العرب قبل الإسلام يمثل مرحلة انتقالية بين فترتين الاولى تاريخ العرب القديم الذي يمثل حلقة وصل مع تاريخ وحضارة العراق القديم، والثانية هي فترة تاريخ العرب القريبه من الإسلام، ومن ثم فأن موضوع الدراسة هو موضوع حضاري يرتبط بأهم الاساليب التي كانت معتمدة في ادارة الحياة اليومية وبالطرق والاساليب السائدة وما الى ذلك. يمكن ان يوصلنا البحث فيه الى المزيد من أنظمة وتشريعات حضارة العرب قبل الإسلام.

ثانياً: يعد موضوع نظام الحكم العربي قبل الإسلام مرحلة متقدمة قياسا بالحضارات المجاورة، حيث نجد ان الإنسان العربي قبل الإسلام قد برع في ادارة شؤون دولته أو مملكته بالطريقة التي تضمن قدر كبير من الشعور بـ(الديمقراطية) في وقت كانت فيه اعظم الإمبراطوريات القريبة من العرب زمانا ومكانا كالفرس الساسانيين والروم البيزنطيين تعتمد أنظمة الحكم المركزي التي تعد من مفهوم الدراسة أو البحث بعيده عن أجواء نظام الحكم اللامركزي (الديمقراطية) إذا ما استثنينا بعض ما اعتمده في التشريعات الخاصة تأثرا باليونان.

ثالثاً: يعد مفهوم أنظمة الحكم الاستشارية والمجالس الاستشارية جزء مهم من منظومة إدارية شبه متكاملة ركزت مهامها على الجوانب الفعلية التي تدخل ضمن متطلبات الحياة الواقعية كاستغلال الأرض

والاهتمام بالشؤون الخطيرة التي تهم مصلحة البلاد كإعلان الحرب أو القيام بعمل خطير في حياة الناس.

رابعاً: أثبتت هذه الدراسة ان مجالس العرب الاستشارية تمثل اليوم نوعا من أنظمة الحكم الشبيهة بأعمال (البرلمانات الحديثة) التي تخص بانجاز القرارات المهمة وتشريع القرارات المصادق عليها وإصدار المراسيم الملكية.

Abstract

Counselors and counsels

This study deals with one of the most important Administrative and political systems of Arab society pre-Islamic Arabs have recognized by their pioneer role in the Rules system to explain the concept of councils their Functions lawful procedure and legislate the important Rules and take in to account the most important decisions In the different circumstances which are recommended procedure or great decision quickness and so we conclude That Arabs before Islam weren't effected it with the Nearest empires (Roman,Bysantiane,Persians) lies under The modern peoples councils and the Arabs rules or legislation is the best systems compared with their Neighborhood .

هوامش البحث ومصادره

(١) علي، جواد،منظومات الدولة العربية قبل الإسلام، ص٣٠ نقلاً، عن البكر، د.منذر عبد الكريم، دراسات في تاريخ قبل الإسلام، (جامعة البصرة – كلية الآداب، ١٩٩٢)، ص١٤٥، بيوتروفسكي،ح،ب، اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى للهجرة القرن الرابع حتى العاشر الميلادي، ترجمة محمد الشعبي، دار العودة (بيروت-١٩٨٧).

(٢) هو اخر امراء (لكش) الذي يظهر في احد النصوص القديمة وكأنه نصيراً للالهة،وقد وضع حداً للمفاسد التي كانت متفشية، في وقت اصبح فيه الحاكم في صراع مكشوف مع كهنة المعبد،ولما جاء (اوركاجينا)،امر بابطال نفوذ وسحب يد عدة موظفين متنفذين وحفظ الضرائب للإله (ننكَرس) واعاد مركزه السابق في بنايات وحقول الحاكم، للمزيد راجع رو، جورج، العراق القديم، ترجمة وتعليق حسين علوان حسين، مراجعة د.فاضل عبد الواحد علي (بغداد - ١٩٨٤، ص ١٩١).

(٣) لكش: واحدة من عدة سلالات فتحت ضمن دويلات المدن السومرية في العراق بحدود الإلف الثالث (ق. م) وقد تم التنقيب فيها من قبل بعثه فرنسية عام (١٨٧٧-١٩٠٩) ويسمى موقعها الاثري اليوم (تلوه) أو (تل لوه) على مقربة من شط العراق شمال مدينة الناصرية بحوالي خمسة وثلاثين ميلاً انظر: رو، العراق القديم، ص١٨٦.

(٤) الاحمد سامي سعيد، الادارة ونظام الحكم، حضارة العراق،(بغداد -١٩٨٥) ٢١/٢.

(٥) الطعان د.عبد الرضا، الفكر السياسي في العراق القديم، دار الرشيد (بغداد-١٩٨١)،ص٢٥٢.

(٦) Frankfort،Henri، the Birth of Civilization in the Near East (Lon don،1951) p.p.17-18.

(٧) Ibid.p.p 120 – 121.

(٨) وهناك من يرى ان لقب (المكرب) هو أحدث من لقب (الملك) عكس ما يقال من قبل، حيث اتخذه ملوك سبأ لان هيمنة الملك - المكرب على ملوك صغار، أو بالأحرى ملوك شعب صغيرة وجاء وقت اسقط فيه لقب الملك في الممالك الصغيرة واتخذ حكامها الجدد لقب (قيل) أو اضيف الـ(داو)، فزالت من مظاهر لا تختلف عما هو للملك، فهو زعيم شعب يقوده في الحروب وصاحب قصر يحكم شعبه من، البكر، دراسات، ص ٢١٢.

(٩) الطعان، الفكر السياسي، ص٢٥٢ - ٢٥٤.

(١٠) البكر، دراسات، ص ٢١٢. الطعان، الفكر السياسي، ص٢٥٢ -٢٥٤

(١١) علي جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (بغداد- ١٩٧٦) .١٧٩/٢.

(١٢) رودوكناكيس. التاريخ العام للدول العربية الجنوبية،بحث ضمن كتاب (التاريخ العربي القديم، (لقاهرة-١٩٥٨)) ص٢٧٩.

(١٣) العلي، د. صالح احمد، محاضرات في تاريخ العرب قبل الإسلام، (الموصل -١٩٨١)، ص٢٠.

(١٤) علي. المفصل (طبعة بغداد-١٩٧٦)،١٠٨/٢.

(١٥) يحيى. لطفي عبد الوهاب،العرب في العصور القديمة ط٢ (دار النهضة العربية) (بيروت - ١٩٧٩).

(١٦) طقوش.سهيل، تاريخ العرب قبل الإسلام.دار النفائس،(بيروت٢٠٠٩) ص٢٨٥، انظر سالم، السيد عبد العزيز، تاريخ الدول العربية. (دار النهضة العربية) (بيروت - بلا تاريخ).

(١٧) البكر.دراسات، ص ١٤٥.

(١٨) هومل، فرنتز، التاريخ العام لبلاد العرب الجنوبية،ضمن كتاب (التاريخ العربي القديم) (القاهرة -١٩٩٣)ص٦٥

(١٩) بافقيه، عبد القادر، وانظر، طقوش، تاريخ العرب، ص ٢٨٥، زيدان، جرجي، (بيروت-١٩٧٤) العرب قبل الإسلام، دار الهلال (القاهرة - بلا) ص١٣١.

(٢٠) رودو كناكيس، التاريخ العام لبلاد العرب الجنوبية.ص ٢٨٩ - ٢٩٠،البكر، دراسات، ص١٤٥.

(٢١) هومل، التاريخ العام لبلاد العرب الجنوبية،ص٨٧ - ٩٠.

(٢٢) الملاح، د.هاشم يحيى، الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام، (الموصل - ١٩٤)، ص٧٠.

(٢٣) رودو كناكيس، الحياة العامة للدول العربية الجنوبية، ص ١٢٤- ١٢٥، وقد أدت حياة الاستقرار وممارسة النشاط الزراعي وما يتفرع منه من حرف وصناعات الى نشوء مدن وقرى، بحيث لم يعد السكان مقتصرين على ابناء القبيلة الواحدة بل اخذوا يتألفون من عدة قبائل يجمعهم نوع من التحالف الذي يقتضيه نوع من المصالح المشتركة، وكنتيجة لهذا التطور ظهر مصطلح (شعب) دلالة على تجاوز الجماعة لحدود القبيلة، لتتألف مجموعة من القبائل التي ترتبط فيما بينها علاقات الجوار والمصالح المشتركة ويرى (هارغمان) ان لفظ شعب كان في البداية تنظيماً دينياً (اي جماعة ارتبط نشاطها بعبادة اله ما والقائم على شؤون المعبد هو الناطق باسم اله الشعب الذي اجتمعت في يديه السلطتين الدينية والدنيوية.انظر اوليري،دي لاسي، جزيرة العرب قبل البعثه، بلاد العرب قبل محمد تعريب موسى علي الغول،(عمان -١٩٩٠) ص وانظر:Groh man،A،Muneh ;Arabian ،1963،p.121 نقلاً عن البكر دراسات، ص٢١٢.

(٢٤) رودو، كناكيس، التاريخ العام لبلاد العرب الجنوبية، ص٢٩٧، الملاح، الوسيط، ص٨٠.

(٢٥) رودوكناكيس، المصدرنفسه.ص٢٩٧.

(٢٦) علي. المفصل،طبعة (بيروت -١٩٦٩)،٢/ ١٠٩

(٢٧) علي. المصدر نفسه،٢/ ١٠٩.

(٢٨) علي. المصدر نفسه،٢/ ١٠٩.

(٢٩) موسكاتي،سبتينو: الحضارات الساميه القديمة، ترجمة السيد يعقوب بكر، مراجعة،محمد القصاص، دار الكتاب العربي (القاهرة - بلا) ص١٩٦،

(٣٠) زكي، د.فاضل، الفكر السياسي الإسلامي بين ماضيه وحاضره، ط٢، دار الحرية للطباعة، (بغداد -١٩٧٦)، ص ١٢٠.

(٣١) ابن خلدون، عن الرحمن بن محمد (ت ٨١٠هـ) مقدمة ابن خلدون، (القاهرة -١٩٥٧)، ص١٦٩.

(٣٢) العلي، محاضرات، وانظر،نصر، د. عبد المعز، في المجتمع ونظم الحكم، دار النشر والثقافة، (الاسكندرية -١٩٦٦)، ص١٤٣.

(٣٣) رودو كناكيس، التاريخ العام لبلاد العرب الجنوبية، ص١٤٥.

(٣٤) رودو كناكيس، المصدر نفسه، ص١٤١.
(٣٥) رودو كناكيس، المصدر نفسه، ص١٤١
(٣٦) علي، المفصل، ٢/ ١٩٢-١٩٣ (طبعة بيروت -١٩٦٩).
(٣٧) عن أسماء ورؤساء القبائل،انظر: علي، المصدر نفسه،١٩٣/٢.
(٣٨) علي، المفصل، ٢/، ٢٠٩،١٩٣
(٣٩) رودو كناكيس، التاريخ العام لبلاد العرب الجنوبية، ص١٣٣.ص١٤١.
(٤٠) رودو كناكيس، المصدر نفسه، ص١٣٤.
(٤١) انظر: فوده. د.عز الدين:محاضرات في المجتمع العربي، دار الفكر العربي (القاهرة - ١٩٦٤) ص٤٢١.
(٤٢) رودو كناكيس، المصدر نفسه، ص١٣٥.
(٤٣) رودو كناكيس، المصدر نفسه، ص١٣٥.
(٤٤) رودو كناكيس، المصدر نفسه، ص١٣٥.
(٤٥) رودو كناكيس، الحياة العامة لبلاد العرب الجنوبية، ص١٣٥.
(٤٦) انظر كل من،باقر،طه: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، دار الوراق للطباعة والنشر، (بيروت - ٢٠١١)،٥٦٠/٢، كريستينسن، آرثر، إيران في عهد الساساسين، ترجمة، يحيى الخشاب (بيروت -١٩٨٢) ص ٢٣.
(٤٧) عن أنظمة الحكم لدى اليونان انظر:بتري، آ.، مدخل الى تاريخ الاغريق وادبهم وآثارهم، ترجمة: د.يوئيل يوسف عزيز، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل- ١٩٧٧)، ص ٦٢. ولدى الرومان انظر: باقر، مقدمه، ٦٩١/٢.
(٤٨) levy، Reuben،the Social،strueture of Islam Cambridge، 1985،pp. 124-125

(٤٩)Weismann، H،VON،H،Horver، M،Bietrage zur،Historischen geography dos varies lamisehen Sudarabien ، wies Baden -1953، p،p47-48.

نقلا عن: البكر، دراسات، ص٧٨ - ١٧٩.
(٥٠) البكر: دراسات، ص ١٧٩.
(٥١) كان على راس حملة الأحباش على اليمن الملك الاكسومي (كالب الا اصحه) وبرفقته احد اقارب ملك حميد (ذي فؤاس) المعروف بـ(سميغع اشوع) وقد اثأر اضطهاد ملك حمير هذا للنصارى في حادثة اصحاب الاخدود التي ورد ذكرها في القرأن الكريم،اثار حفيظة الامبراطور البيزنطي (جستنيان الاول) الذي قام بدوره بتوجيه (كالب الا اصحه)، نجاشي الحبشة، احتلال اليمن بذريعة استنصار إخوانهم في العقيدة نصارى نجران، للمزيد انظر ذلك في اليعقوبي، احمد بن ابي يعقوب (ت ٢٩٢ هـ) تاريخ اليعقوبي،تحقيق عبد الأمير مهنا منشورات مؤسسة الاعلمي، (بيروت -١٩٩٣)،٢٤٥/١، الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك،

تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر ١٩٦٠، ٢/ ١٢٢-١٢٣ العسكري، ابو هلال الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٥هـ) الأوائل، تحقيق محمد المصري ووليد القصاب (دمشق- ١٩٧٥)، ص٢٨-٢٩، ابن هشام، محمد بن عبد الملك بن هشام بن ايوب (ت٣٨٥هـ)، السيرة النبوية على متن الروض الأنف للسهيلي، تقديم طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الازهرية (القاهرة - بلا)،١/ ٥١، ١٠٢

(٥٢) بافقيه. محمدعبد القادر، تاريخ اليمن القديم، (بيروت - ١٩٧٤) ص١٦٧ - ١٧٠.

(٥٣) كوبيشانوف، يوري يخايلوفتش، الشمال الشرقي الافريقي في العصور الوسطية المبكرة، ترجمة صلاح الدين عثمان، (عمان -١٩٨٨) ص٨٢ - ٨٣.

(٥٤) تاريخ الرسل،٢/ ١٢٧.

(٥٥) الملاح، الوسيط، ص١٠٠

(٥٦) كوبيشانوف، الشمال الشرقي الافريقي، ص٩٠.

(٥٧) كوبيشانوف، المصدر نفسه، ص٩٢.

(٥٨) عن مملكة اكسوم انظر، ولد العربي، بتار، مملكة اكسوم خلال القرن الخامس والسادس الميلادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة البصرة، ص١٦.

(٥٩) عرفت بلاد الانباط على المسرح السياسي في حدود عام (٥٨٧ ق.م) في البلاد التي كان يسكنها اقوام يعرفون بـ(الاودميين) شرقي الاردن، وتكلم الانباط الارامية واستخدموها في الكتابة، كونها من اكثر اللهجات في الشرق الادنى انتشاراً قبل الميلاد وبعده وكانت مملكة الانباط حلقة وصل بين الثقافات العربية قبل وبعد الإسلام، للمزيد عند نشأت وتطور هذه المملكة وصلتها بالاوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، انظر، حتي، فيليب، تاريخ العرب (مطول) (بيروت - ١٩٤٩)، ١/٩٠. الملاح، الوسيط، ص١٣٨، زيدان، العرب قبل الإسلام، بيروت - بلا، ص٨٨، عبد الحميد، د.سعيد، في تاريخ العرب قبل الإسلام (بيروت -١٩٧٦)، ١٤١، عباس، احسان، تاريخ دولة الانباط، (بيروت- ١٩٨٧)، ص٢٤ -٢٦.

(٦٠) كوبيشانوف، الشمال الشرقي الافريقي، ص٩٠.

(٦١) عباس، المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٦٢) يحيى، لطفي عبد الوهاب، الوضع السياسي في شبه الجزيرة العربية حتى القرن الاول الميلادي ضمن كتاب في دراسات تاريخ الجزيرة العربية، الكتاب الثاني (الرياض - ١٩٨٤) ص٩٧.

(٦٣) عباس، تاريخ دولة الانباط،ص٩٧.

(٦٤) عباس، المصدر نفسه،ص١١٥.

(٦٥) الملاح، الوسيط، ص١٢٦-١٢٧، عباس المصدر نفسه ص٩٨-٩٩.

(٦٦) علي، المفصل، (طبعة- بغداد- ١٩٧٦)، ٣/٥١

(٦٧) وتدمر مملكة عربية قديمة برزت في القرن الرابع ق.م كمدينة هامة في سوريا واغلب معولماتنا عنها هي روايات يغلب عليها الطابع الاسطوري، ويذهب بعض الباحثين الا انها ظهرت حوالي قبل الفي سنة، ويستند بعضهم في ذلك الى الرقم الطينية التي تم العثور عليها في (ماري) (تل الحريري) على نهر الفرات تعود الى القرن الثامن عشر (ق.م) للمزيد انظر: المسعودي. ابو الحسن علي بن الحسين (ت٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر،(بيروت - ١٩٨٦) ١٠٠/٢. الاصفهاني حمزة بن الحسن، تاريخ سني ملوك الأرض والانبياء، ص٧٥، الحموي، شهاب الدين ابي عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، (بيروت -١٩٥٧)، ص١٧-١٨ ، علي المفصل (طبعة بيروت- ١٩٦٩)، ٩٠/٣، الهاشمي، رضا جواد،العرب في ضوء المصادر السماوية، مجلة كلية الاداب، ع٢٢، (بغداد - ١٩٧٨) ص٦٤٢، البنى، عدنان،تدمر والتدمريون، (دمشق - ١٩٧٨) ص٦٠-٧٠.

(٦٨) البنى، تدمر والتدمريون،ص١٠٤ - ١٠٥، طقوش،تاريخ العرب قبل الإسلام، ص٣٨١.

(٦٩) البنى، المصدر نفسه، ص١٠٧ - ١٠٩.

(٧٠) البنى،تدمر والتدمريون،ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٧١) البنى، المصدر نفسه، ص١٠٧ - ١٠٩.

(٧٢) الملاح، الوسيط، ص١٨٢.

(٧٣) ظهرت الحضر على الساحة السياسية في منطقة الجزيرة جنوب قرب الموصل لتوافر المياه والمراعي مستفدين من ظروف الصراع السياسي التي مرت بها بلاد فارس في عهد الدولة البارثية الإمبراطورية والبيزنطية، للمزيد ينظر: سفر، فؤاد،ومصطفى، علي، الحضر مدينة الشمس، (بغداد -١٩٧٤)، ص١٧. علي، المفصل طبعة بغداد - ١٩٧٦ ، م / ٦١٠، الشمس، ماجد، الحضر عاصمة الحكم العربي من خلال المصادر العربية، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ع١، (بغداد - ١٩٨١)، ص١٨٧ - ٢٩٠.

(٧٤) الملاح، الوسيط، ص١٥٧.

(٧٥) سفر، الحضر، مدينة الشمس، ص٢٧.

(٧٦) سفر المصدر نفسه ، ص ٧٤ - ٢٨٠، ٤٦ - ٤١٥ للتعرف على فن العمارة في تلك التماثيل وغيرها من الطرق المعمارية انظر: الصالحي.د. واثق، عمارة الحضر، موسوعة حضارة العراق (بغداد -١٩٨٥)،٣/ص٢٤٢، الشمس،الحضر العاصمة العربية، ص٦٠٩.

(٧٧) الغساسنة من قبائل الازد العربية اليمنية التي هاجرت الى الشام كجزء من تحالف قبلي نشأ عند ماء غسان، ونجحوا بعد ذلك في بسط سيطرتهم على القبائل العربية المتواجدة هناك مكونين دولتهم ذات الطابع العسكري.اشهر ملوكهم هو الحارث بن جبله (٥٢٨-٥٦٩) وآخر ملوكها النعمان بن المنذر الذي سقطت في عهده دولة الغساسنة (٥٨٢-٥٨٣م) للمزيد انظر: اليعقوبي، تاريخ،٢١٧/١، ابن قتيبه. الدينوري، ابو محمد بن عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ)، المعارف،

(بيروت -١٩٨٧)، ص ٣٥٥. علي، المفصل، (طبعة بغداد ١٩٧٦)،٣/ ٤٢٦، وانظر ايضاً: نولدكه، ثيودرو، امراء غسان، ترجمة بندلي جوزي، وقسطنطين زريق (بيروت -١٩٩٣) ص٧،٥٨،٦٦،

(٧٨) بيفولفسكايا، نينا فكتورفنا، العرب على حدود بيزنطية وايران من القرن الرابع الى القرن السادس الميلادي، ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم (الكويت -١٩٨٥) ص٢٨٨ - ٢٨٩.